

الجلسة ٢٩٢٤ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "عمليات صيانة السلم التي تظلم بها الامم المتحدة" ، ويوفر للمجلس أساما يستند إليه لتقييم ما إذا كان ينبغي الإبقاء على الترتيبات الموجودة للقوة أو تغييرها . "

مقرر

في الجلسة ٢٩٦٤ ، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في الشرق الاوسط : تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٦) (S/21950 و Corr.1) ."

القرار ٦٧٩ (١٩٩٠) المؤرخ في

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

(٢٦) انظر : الوثائق الرسمية

لمجلس الأمن ، السنة الخامسة

والاربعون ، ملحق تشرين الاول/اكتوبر

وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/

ديسمبر ١٩٩٠ .

"عند نظر أعضاء مجلس الأمن ، خلال المشاورات التي جرت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، في تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (٢٦) بمناسبة تجديد ولاية القوة ، اتفقوا على أن يطلبوا قيام الامانة العامة بإجراء استعراض لحجم ووزع القوة ، في ضوء أدائها لمهامها منذ انشائها في عام ١٩٧٨ وبهدف تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨ تنفيذا كاملا . ويضع المجلس في اعتباره النفع الكبير الذي لا يزال وجود القوة يسديه في لبنان . واتفق أعضاء المجلس أيضا على أن يجري الاستعراض خلال فترة الأشهر الستة المؤقتة التي مددت بمددها ولاية القوة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أي قبل انتهاء الولاية الحالية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

"وكان من رأي أعضاء المجلس

أن إجراء استعراض من هذا القبيل يتفق مع روح البيان الذي أدلى به الرئيس باسم المجلس (٢٥) في

(٢٥) S/21323 .

مقرر

وفي الجلسة ذاتها ، وبعد اتخاذ القرار ٦٧٩ (١٩٩٠) ، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي (٢٨) :

"فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذتوا بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لغض الاشتباك ، أذن لي بأن أدلي ، نيابة عن مجلس الأمن ، بالبيان التكميلي التالي

"كما هو معروف ، ورد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٧) أنه : 'وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا ، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ، ويرجع بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك' . ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن" .

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٧) ،

يقرر :

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، في نهاية هذه المدة ، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) .

اتخذ بالإجماع في
الجلسة ٣٩٦٤ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الوثيقة

• S/21974 (٢٨)

• Corr.1 و S/21950